

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ΠΡΟΕΔΡΟΣ | ΚΑΤΑΛΟΓΟΣ
ΕΠΙΣΤΡΑΤΗΓΗΣ | ΕΠΙΣΤΡΑΤΗΓΗΣ



المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة

(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب

الإثنين 18 جمادى الآخرة 1442 (01 فبراير 2021)

جواب رئيس الحكومة الدكتور سعد الدين العثماني

السؤال المحوري:

"السياسة الحكومية لدعم المنتج الوطني"

3	توطئة
7	المحور الأول: مواصلة تحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار والنسيج الإنتاجي والمقاولاتي
7	I. الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار
11	II. دعم المقاولات، لا سيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وتحسين ولوجها إلى التمويل
13	III. تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل
14	المحور الثاني: تدابير عامة لدعم المنتج الوطني
14	I. تقوية تنافسية المنتج الوطني
15	II. تدابير على مستوى منظومة الصفقات العمومية
16	III. تحسين نظام المعايرة وحماية العلامات التجارية
18	IV. دعم المقاولات، لا سيما الصغرى والمتوسطة، في مجال التصدير
20	المحور الثالث: تدابير قطاعية لدعم المنتج الوطني
20	I. استبدال جزء من الواردات بمنتجات صناعية محلية
21	II. تنمية المنتجات الفلاحية ودعم قطاع الصناعات الغذائية
22	III. تطوير وتثمين منتجات الصيد البحري الوطنية
24	IV. دعم المنتج الوطني في مجالي الطاقات المتجددة والمعادن
25	V. دعم سلسلة قيمة المنتج الوطني في الصناعة التقليدية
26	VI. دعم وتثمين المنتج الوطني في قطاع الاقتصاد الاجتماعي
28	خاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

توطئة

يسرني في البداية أن أقف عند الحدث الهام الذي شهدته بلادنا يوم الخميس الماضي، بتفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله بإعطاء الانطلاقة الرسمية لحملة التلقيح ضد فيروس كوفيد-19، وذلك بعد توصل المملكة بمجموعة من الدفعات التي مكنت بلادنا من إطلاق هذه الحملة في أحسن الظروف.

وإن إقدام جلالة الملك حفظه الله على أن يكون أول من يتلقى اللقاح لهو إشارة بليغة إلى كل المشككين في جدوى اللقاح أو سلامته، وهو أيضا تحفيز للمترددين.

وكانت بلادنا عبأت كافة الإمكانيات البشرية والمادية واللوجستية والتنظيمية لإنجاح عملية التلقيح هاته، التي ستكون مجانية لفائدة جميع المواطنين تنفيذاً للتعليمات السامية لجلالة الملك نصره الله.

ولا شك أن إطلاق هذه الحملة الوطنية يشكل محطة أساسية في مواجهة الجائحة، سيمكن إنجازها بعون الله وتوفيقه، وبتعبئة كافة فئات الشعب المغربي، من تحقيق التقدم في مكافحة الوباء ومحاصرته، بالموازاة مع مواصلة الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الصحية والوقائية، الفردية منها والجماعية، وعدم التهاون بهذا الخصوص، تفادياً لأي انتكاسة.

وهي مناسبة للتنويه بالمقاربة التي اعتمدها بلادنا، والتي مكنتها من تحقيق جملة من النجاحات المتراكمة في مجال تدبير الجائحة وإنجاز عدة أمور إيجابية لمصلحة

المواطنين ولفائدة الاقتصاد الوطني، واستثمار الفرص التي تتيحها الجائحة، وهو ما يتطلب منا جميعا الانخراط في هاته الدينامية الإيجابية بدل النزوع إلى التبخيس والتبئيس، كما ذهب إلى ذلك البعض، مع كامل الأسف، وخصوصا من أطلقوا العنان لألسنتهم متهمين الحكومة بالعجز، وداعين إياها بالاستقالة، وإنما من هذا المنبر ندعو هذه الأصوات للاعتذار للمغاربة الذين سئموا من خطابات السلبية والتبئيس والتبخيس.

هذا، وأشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على طرحهم هذه الأسئلة في موضوع "السياسة الحكومية لدعم المنتج الوطني"، لماله من أهمية قصوى بالنظر إلى أثره على تعزيز تنافسية المقاولات والمنتج الوطني، وما يستتبعه ذلك من تنشيط الاقتصاد الوطني، وتحفيز النمو، وإحداث فرص الشغل.

من جهة أخرى، فإن أهمية هذا الموضوع تكمن في كون دعم المنتج الوطني يستلزم التقائية عدد من السياسات والتشريعات، وتظافر عمل عدد من القطاعات، وتوفير مناخ ملائم للاستثمار، وتأهيل النسيج الإنتاجي الوطني، بالإضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات للدعم والتحفيز، دون أن ننسى فاعلا أساسيا في العملية، ويتعلق الأمر بالاستهلاك الوطني وبالمستهلك وبثقافته وعاداته الاستهلاكية.

إن الاستهلاك الداخلي ببلادنا عرف جملة من الاختلالات المتراكمة على مدى عقود، من أبرزها النزوع إلى استهلاك المنتجات المستوردة، وذلك بفعل عدة عوامل من ضمنها عدم وجود بدائل وطنية لبعضها، وضعف تنافسية وجودة بعض المنتجات الوطنية مقارنة بالمواد المنتجة في الخارج، وصعوبة إيصال بعض المنتجات الوطنية إلى المستهلك في بعض الحالات، بالإضافة إلى ضعف عام في ثقافة تثمين المنتجات الوطنية وفي الثقة فيها.

كل هذا يفوت على السوق الوطنية فرصا استثمارية وتشغيلية مهمة، في الوقت الذي تحتاج فيه بلادنا إلى استغلال كافة إمكانياتها وطاقاتها لتحقيق نهوض اقتصادي

حقيقي، كما يؤثر بشكل مباشر على عجز الميزان التجاري بفعل اللجوء المفرط إلى الاستيراد، كما يؤدي إلى استنزاف الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة.

وقد أكدت الأزمة الناجمة عن انتشار جائحة كورونا الحاجة الملحة إلى تشجيع ودعم المنتج الوطني، لا باعتباره مطلبا اقتصاديا فحسب، بل باعتباره مسألة حيوية وسيادية أيضا، لا سيما في بعض المجالات الحيوية والاستراتيجية، وتمنيع الاقتصاد الوطني من الأزمات والصدمات، وخلق نمو داخلي، ودعم المقاولات الوطنية وإحداث فرص الشغل.

وقد برهن الواقع أن نسيجنا المقاولاتي خلال هذه الظرفية عن مرونة عالية تمثلت في قدرته على التكيف والتفاعل مع متغيرات الظرفية لمواكبة الطلب الوطني والدولي، حيث استطاعت العديد من المقاولات الوطنية، بدعم من الحكومة، تحويل أنشطتها الإنتاجية استجابة للطلب الداخلي من خلال إنتاج أدوات ومعدات لتلبية الاحتياجات الملحة لبلدنا بمعايير دولية وأسعار تنافسية. ولنا في ذلك قصص نجاح حقيقية لا يسعنا إلا أن نعزّز بها، وهي التي أسهمت في فتح آفاق واعدة لإنعاش الصناعة المغربية في ظل الجائحة.

وبهذه المناسبة أتوجه بالشكر للمقاولات الوطنية المواطنة، وأدعوها، ولا سيما المقاولات الكبيرة منها، إلى مزيد من التعبئة والتضحية من أجل تحقيق الإنعاش الاقتصادي المنشود والتنمية الاجتماعية المرجوة.

كما شهدت السنة المنصرمة إقبال المغاربة على استهلاك المنتوجات الوطنية، وهو ما ينبغي العمل على ترصيده من خلال تقوية هذه الثقة عبر رفع تحدي الجودة والتحكم في كلفة التصنيع لضمان منتج تنافسي وبأسعار مناسبة، قادر على منافسة المواد المستوردة.

إن دعم المنتج المحلي يبقى إحدى الأولويات للسياسات العمومية التي تتبناها مختلف الاقتصاديات على الصعيد العالمي بغية رفع تحديات المنافسة الشرسية ومواجهة قيود الحماية المطبقة على المبادلات التجارية، لا سيما في ظل الأزمة الحالية،

حيث يكون الهدف المتوخى منها هو تقوية الإنتاج الوطني بوصفه مصدر لإحداث فرص الشغل وإنتاج الثروة.

وفي هذا الصدد، وبناء على المعطيات التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، يتضح أن نسبة الإنتاج الوطني في الطلب الداخلي سجلت، منذ سنة 2007، منحى تنازليا مستمرا، متأثرة بالانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني على بقية اقتصاديات العالم، حيث انتقلت من حوالي 80% سنة 2007 إلى 76,3% في 2015 وإلى 72,4% في 2018. وفي سنة 2019، ولأول مرة، توقف هذا الاتجاه التنازلي، حيث ارتفعت هذه الحصة إلى 72,7%، وهو ما يدعو إلى ضرورة مضاعفة الجهود، حكومة وفاعلين اقتصاديين، من أجل تثبيت هذا المنحى الإيجابي ودعم المنتج الوطني.

ووعيا من الحكومة بأهمية المنتج الوطني، فقد عملت الحكومة على اعتماد سياسات إرادية واتخاذ العديد من الإجراءات الأساسية، وبرؤية استشرافية، لدعم المنتجات المغربية وتشجيع استهلاكها، مع مراعاة التزامات المغرب الدولية في إطار اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر، وهو التزام مبدئي للحكومة ازدادت أهميته وراهنيته مع ظروف الأزمة الحالية.

وجوابا على أسئلة السيدات والسادة النواب المحترمين، سأتطرق تباعا لمجهودات الحكومة في تحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار والنسيج الإنتاجي والمقاولاتي كمدخل أساس لدعم المنتج الوطني، قبل الوقوف عند أهم التدابير العامة والقطاعية التي اتخذتها الحكومة لدعم المنتج الوطني.

المحور الأول: مواصلة تحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار والنسيج الإنتاجي والمقاولاتي

لقد جعلت الحكومة من تحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار ودعم النسيج الإنتاجي والمقاولاتي أولوية كبرى في سياستها، انطلاقاً من قناعتها الراسخة بكونه رافعة أساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وبالتالي تقوية مساهمته في إنتاج الثروة وتوفير فرص الشغل، وباعتباره أيضاً مدخلاً أساسياً لدعم المنتج الوطني والرفع من حصة استهلاكه في السوق الوطنية.

وكانت الحكومة قد أعلنت، منذ بداية الولاية الحكومية الحالية، وبشكل إرادي وشجاع، عن ترسانة من الإصلاحات لتحقيق هذه الغاية. ولقياس مدى التقدم في الإنجاز وتقييم الأثر، حددت الحكومة هدف ولوج الاقتصاديات الخمسين الأوائل عالمياً في تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي سنوياً "Doing business" في سنة 2021، وهو مؤشر دولي لا يحابي أحداً، يقيس الإنجازات والإصلاحات على أرض الواقع، ولا ينبني على الانطباعات أو الأحاسيس.

وإن بلادنا تقترب من هذا الهدف بكل ثقة وثبات، بفضل العمل الدؤوب والإصلاحات المتتالية، أسهم فيها البرلمان أيضاً، في المجال التشريعي. وهي إصلاحات ثبتت أهميتها وراهنيتها في ظل الأزمة الحالية وتداعياتها، حيث مكنت من مواكبة النسيج المقاولاتي الوطني في استعادة ديناميته واستشراف آفاق واعدة للنمو في مرحلة ما بعد الجائحة.

ومن أبرز هذه الإصلاحات التي ستعمل الحكومة على مواصلة تنزيلها:

1. الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال ودعم الاستثمار

انخرطت الحكومة في سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى تحسين جاذبية

اقتصادنا الوطني للاستثمارات وتيسير حياة المقاولات، ولا سيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، لمساعدتها على إعداد وتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في محيط آمن ومحفز. ويتعلق الأمر أساسا بالإصلاحات التالية:

1. **التنزيل الفعلي للإصلاح الشامل للمراكز الجهوية للاستثمار**، من خلال تفعيل القانون رقم 47.18 المتعلق بإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار وبإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار، بما يجعل من هذه المراكز فاعلا متميزا في تنشيط الاستثمار والمواكبة الشاملة للمقاولات في مختلف مراحلها، ويسهم في حل الصعوبات التي تعترضها، وإنعاش الاستثمار على المستوى الجهوي. كما تم إحداث لجنة عليا لقيادة هذا الإصلاح وتتبع حسن تنزيله، وقد انطلق عمل هذه اللجنة فعليا.

وقد بدأت تظهر الآثار الإيجابية لهذا الورش الإصلاحي على الرغم من قصر المدة الزمنية لإطلاقه، حيث تبرز المؤشرات ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار التي توأمتها هذه المراكز بنسبة تقارب 50 بالمائة، مقارنة بين سنتي 2019 و2020، كما تقلص معدل آجال معالجة ملفات الاستثمار من أكثر من 100 يوم إلى أقل من شهر واحد؛

2. **تنزيل إصلاح النظام القانوني للضمانات المنقولة لتسهيل حصول المقاولات على التمويل لإنجاز مشاريعها**، خاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تمتلك بعض الضمانات المنقولة فقط، ولا تمتلك ضمانات عينية. إذ عملت الحكومة على إصلاح نظام الضمانات المنقولة، حيث شكل ذلك تنويعا لمسار إصلاحي عميق وجوهري طال انتظاره لأزيد من 10 سنوات، بصدور القانون 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة بتاريخ 22 أبريل 2019 والمرسوم المحدث للسجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة في 21 نونبر 2019 وكذا إحداث وتفعيل العمل بالمنصة الإلكترونية للسجل الوطني للضمانات المنقولة بتاريخ 02 مارس 2020.

وقد حقق كل ذلك نجاحا فاق الانتظارات، وعرف السجل الوطني الإلكتروني للضمانات المنقولة أكثر من 218 ألف عملية، وأكثر من 104 ألف إشعار بتقييد الرهون بالسجل الإلكتروني، بمبلغ إجمالي يقدر بحوالي 173 مليار درهم، في أقل من عشرة أشهر، ما بين 2 مارس و31 دجنبر 2020. وهو ما مكن المقاولات من تقديم الضمانات بطريقة إلكترونية، وأودى بالتالي إلى تخفيض كلفة أجور الخدمات المقدمة، من خلال تعويض تلك الكلفة بأداء أجر قار محدد فقط في 100 درهم عن كل خدمة؛

3. تطوير نظام معالجة صعوبات المقاولات، من خلال تطبيق القانون رقم 73.17 بنسخ وتعويض الكتاب الخامس من القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، والذي يتوخى تبسيط الإجراءات والمساطر المتعلقة بمعالجة صعوبات المقاولات، وذلك بهدف تأمين حماية أمثل للمقاولات المغربية التي تعاني من صعوبات مالية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وقد شكل الإصلاح الهام للكتاب الخامس لمدونة التجارة فيما يتعلق بمساطر صعوبات المقاولات تحولا جوهريا في عملية تدير ومعالجة وضعية المقاولات التي تعرف صعوبات، حيث مكن هذا الإصلاح تبني الوقاية والرصد المبكر للصعوبات من خلال تعزيز مساطر الوقاية، وإحداث مسطرة الإنقاذ وإعادة تأهيل مسطرة التسوية القضائية وإشراك كافة الفاعلين في المسطرة بطريقة ايجابية ومسؤولة. ومن خلال الآليات والإجراءات التي تتضمنها هذه المنظومة أذكر بالخصوص "مسطرة الإنقاذ" « La procédure de sauvegarde » التي تسهم بطريقة فعالة في التخفيف ومعالجة الآثار السلبية على المقاولات التي تعاني من صعوبات، وتفادي أن ينتهي بها المطاف إلى التصفية القضائية، إذ تبين أن من بين الأسباب الأساسية المؤدية إلى هذه النتيجة هو انعدام التشخيص المبكر للصعوبات وعدم الاستفادة من البروتوكولات العلاجية في إبانها.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على مشروع نص تنظيمي ولأول مرة خاص يحدد مهام السنديك والمؤهلات المطلوبة لمزاومتها، وسن مرسوم تطبيقي آخر يمكن من تدبير كلي لمسطرة معالجة صعوبات المقابلة بطريقة إلكترونية؛

4. تنزيل ورش إصلاح حكامه الإدارة وتبسيط المساطر الإدارية، لا سيما من خلال القانون رقم 55.19 بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، الذي يروم تقوية الثقة بين الإدارة والمرتفق وتأطير عمل المرافق العمومية بناء على مساطر دقيقة وشفافة ومبسطة خدمة للمواطن والمقابلة.

وقد انطلق إعداد البوابة الوطنية لتبسيط المساطر الإدارية التي ستدخل حيز التنفيذ داخل الأجل المنصوص عليه في القانون، وستصبح المساطر الإدارية المنشورة في هذه البوابة هي المرجع الرسمي، الملزم للإدارات في تعاملها مع المرتفق. كما تم إعداد مشروع القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية الذي يوجد الآن في البرلمان قيد المصادقة؛

5. تفعيل الإطار الجديد للشراكة بين القطاعين العام والخاص، موضوع القانون رقم 46.18 بتغيير وتتميم القانون رقم 86.12 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف إضفاء المزيد من النجاعة والفعالية في إعداد وإبرام عقود الشراكة وتنفيذها؛

6. إعداد مشروع ميثاق جديد للاستثمار، يضع إطاراً قانونياً محفزاً للاستثمار، بتوجهات أساسية واضحة ومبسطة تهدف بالأساس إلى تعزيز وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز جاذبية مناخ الاستثمار ببلادنا، ويوجد هذا المشروع الآن في مراحل إعداد نهائية في أفق إحالته على البرلمان؛

7. إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار، الذي سيعهد إليه بمهمة النهوض بالاستثمار، والرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، عبر دعم القطاعات

الإنتاجية، وتمويل ومواكبة المشاريع الكبرى، في إطار شراكات بين القطاعين العام والخاص؛

8. مواصلة دعم الاستثمار العمومي، وذلك من أجل إنعاش الدينامية الاقتصادية. وفي هذا الإطار، وعلى الرغم من نقص مداخيل المالية العمومية بسبب الأزمة، حددت الحكومة حجماً غير مسبق للاستثمار العمومي في ميزانية 2021، بمبلغ يناهز 230 مليار درهم (أي بزيادة 16% بالمقارنة مع سنة 2020)، 45 مليار درهم منها ستمول عبر "صندوق محمد السادس للاستثمار"، الذي تم إحداثه تنفيذا للتوجهات الملكية السامية. وبهذا المجهود الاستثنائي، بلغ معدل الاستثمار العمومي السنوي خلال الولاية الحكومية الحالية حوالي 201,6 مليار درهم، مقابل 186,6 مليار درهم ما بين 2012 و2017، و 132,5 مليار درهم ما بين 2007 و2012.

II. دعم المقاولات، لا سيما الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة وتحسين ولوجها إلى التمويل

عملت الحكومة منذ بداية الولاية الحكومية على إطلاق عدة برامج دعم ومواكبة المقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، كما تم اتخاذ حزمة من الإجراءات الخاصة لمواكبة الاستئناف التدريجي للأنشطة الاقتصادية وتمكين النسيج المقاولاتي الوطني من استعادة ديناميته واستشراف آفاق واعدة للنمو في مرحلة ما بعد الجائحة. ومن أبر هذه الإجراءات:

1. تعزيز آليات الضمان وتمويل المقاولات، من خلال آليات "ضمان أوكسجين"، ثم "إقلاع للمقاولات الصغيرة جداً"، و "ضمان إقلاع"، وآلية خاصة بالمقاولين الذاتيين. وقد استفاد من مجموع هذه الآليات، إلى متم سنة 2020، أكثر من 86 ألف عملية، مرتبطة بتمويلات تجاوزت 34 مليار درهم، مضمونة من لدن الدولة بنسب عالية؛

2. العمل على الاستدامة المالية والمؤسسية لنظام الضمان عبر تحويل صندوق الضمان المركزي إلى شركة مساهمة تحت اسم " الشركة الوطنية للضمان وتمويل المقاولات" بغرض تقديم المواكبة اللازمة بالنسبة لمقاولات القطاع الخاص، لاسيما الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، وكذا المقاولات العمومية، فيما يتعلق بالولوج إلى التمويل؛

3. إعطاء دينامية جديدة لبرنامج "انطلاقة" بتنسيق مع كافة الشركاء، لتمكين الشباب من الولوج إلى مصادر التمويل الملائمة لحاجياتهم وطموحاتهم في مجال إحداث وتطوير المقاولات. في هذا الإطار، يتيح "صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية"، بالإضافة إلى آليات الضمان والتمويل، عروضاً جديدة للدعم موجهة خصوصاً للمقاولات الصغيرة جدا ولشاريع الشباب حاملي الشهادات وكذا لدعم التصدير؛

4. تشجيع الاستثمار في مجال المعدات اللازمة لمواجهة الوباء، من خلال برنامج "استثمار تكنولوجيا-كوفيد 19". ويتم من خلال هذا البرنامج، دعم المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة في حدود 30% من المبلغ الإجمالي للاستثمار مع سقف 10 مليون درهم بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة و1.5 مليون درهم للمقاولات الصغيرة جدا. وقد تميزت حصيلة هذا البرنامج بمواكبة 69 مشروعاً باستثمار إجمالي يبلغ 507 مليون درهم وبمنحة تبلغ 112 مليون درهم مع التزامات بإحداث 4115 منصب شغل من ضمنها 2234 منصب شغل مباشر؛

5. إحداث آلية التمويل التعاوني (Crowdfunding)، من خلال مشروع القانون رقم 15.18 يتعلق بالتمويل التعاوني، والذي يعتبر آلية جديدة لتمويل المشاريع من خلال جمع أموال مباشرة من الجمهور، من طرف شركات للتمويل التعاوني، بهدف تمويل مقاولات الشباب والمبادرات المبتكرة. ونحن الآن في انتظار المصادقة النهائية عليه بالبرلمان؛

6. تشجيع البحث العلمي في مجال الإنتاج، من خلال مراكز البحوث العلمية، بما يمكن من ترصيد المكتسبات التي حققتها الكفاءات العلمية المغربية، من قبيل تطوير أجهزة التنفس الصناعي، والطقم (Kit) الخاص بتشخيص "كوفيد-19" المعتمد على تقنية "PCR"، وغيرهما من الابتكارات.

III. تأهيل وإدماج القطاع غير المهيكل

يعد القطاع غير المهيكل مدخلا هاما لدعم المنتج الوطني اعتبارا لحصته في الناتج الداخلي الخام التي تمثل أكثر من 20 %، دون احتساب القطاع الأولي. وفي هذا الإطار، فإن الحكومة عازمة على مواكبة هذا القطاع وتأهيله بهدف إدماجه تدريجيا في الاقتصاد المنظم، وذلك من خلال إجراءات تحفيزية ومواكبة تحوله إلى القطاع المهيكل ودعم ولوجه إلى الأسواق وتقوية قدراته التنافسية. ولعل من أبرز المداخل المساعدة على تحقيق هذا الإدماج، نظام المقاول الذاتي الذي عملت الحكومة على تتبعه ودعمه، مما أدى في تحقيقه لنتائج فاقت التوقعات، ومع البدء الفعلي في استفادة المقاول الذاتي من التغطية الصحية، فإن هذا النظام مؤهل لمعرفة تطور أكبر، مما ستكون آثار إيجابية اقتصادية واجتماعية. كما يندرج في هذا الإطار إحداث المساهمة المهنية الموحدة لفائدة الأشخاص الذاتيين الخاضعين للضريبة على الدخل، ولفائدة المقاولين الذاتيين برسم قانون المالية لسنة 2021، والتي من شأنها التشجيع على الاندماج في القطاع المنظم.

المحور الثاني: تدابير عامة لدعم المنتج الوطني

عملت الحكومة على اتخاذ جملة من التدابير الرامية إلى دعم المنتج الوطني والتشجيع على استهلاكه والرفع من تنافسيته في السوق الوطنية والأجنبية. ومن أبرز هذه التدابير:

1. تقوية تنافسية المنتج الوطني

من المعلوم أن سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اعتمدها المغرب خلال العقود الثلاثة الأخيرة أدت إلى بروز مجموعة من التحديات الاقتصادية، من ضمنها ما هو مرتبط بتنافسية المنتج الوطني.

وقد عملت الحكومة على تنزيل مجموعة من الإجراءات لدعم الإنتاج الوطني ومواكبة الجهود المبذولة لرفع تنافسية المقاولات، مع مراعاة التزامات المغرب الدولية في إطار اتفاقيات الشراكة والتبادل الحر. ومن أبرز هذه الإجراءات:

1. الرفع من نسبة رسم الاستيراد المطبق على بعض المنتجات مكتملة الصنع من 25% إلى 30% في قانون المالية 2020، ثم إلى 40% بالنسبة لبعضها في قانون المالية 2021، وذلك من أجل تشجيع الإنتاج المحلي وتقليص عجز الميزان التجاري؛

2. الانكباب على دراسة وتقييم مجموعة من اتفاقيات التبادل الحر، ويدخل في هذا الإطار مراجعة اتفاقية التبادل التجاري الحر مع تركيا من أجل حماية المنتوجات المغربية ولا سيما في قطاعي النسيج والألبسة؛

3. الحرص على تطبيق تدابير الحماية التجارية كلما استلزم الأمر ذلك، من خلال مقتضيات القانون 15.09 الذي يسمح بتصحيح الاختلالات الناجمة عن بعض ممارسات المنافسة غير المشروعة عند الاستيراد أو عن التزايد المكثف لحجم

الواردات لمنتوج معين (الإغراق)، وذلك في إطار احترام الالتزامات الدولية لبلادنا.

4. الرفع من مجهود الترويج للمنتوج الوطني. ويدخل في هذا الإطار تعديل المرسوم المتعلق بالرسم شبه الضريبي على الاستيراد المرصود لتمويل عمليات الإنعاش الاقتصادي وتنسيق الصادرات، وذلك بهدف ترشيد وتقوية دعم الهيئات التي تتولى التعريف والترويج للمنتوج الوطني.

II. تدابير على مستوى منظومة الصفقات العمومية

وعيا من الحكومة بضرورة منح الأفضلية الوطنية للعروض المقدمة من طرف المقاولات الوطنية والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي، فقد تم اتخاذ الإجراءات التالية:

1. توسيع مجال الاستفادة من نظام الأفضلية في مجال الصفقات العمومية حيث لم يعد مقتصرًا فقط على العروض المالية المقدمة من طرف المقاولات الكبرى أو المتوسطة أو الصغرى، وإنما شمل أيضا العروض المالية المقدمة من طرف التعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي وذلك بمقتضى المرسوم رقم 2.12.69 الصادر بتاريخ 24 ماي 2019 (جريدة رسمية عدد 6783 بتاريخ 3 يونيو 2019) بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.12.349 الصادر في 20 مارس 2013 المتعلق بالصفقات العمومية؛

2. التأكيد على احترام مبدأ الأفضلية الوطنية بتفعيل مقتضيات المادة 155 من مرسوم الصفقات العمومية، ومن أجل ذلك أصدرت منشورا تحت رقم 2020/15 وتاريخ 10 شتنبر 2020 يتعلق بتفعيل الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتوجات المغربية في إطار الصفقات العمومية، لإلزام أصحاب المشاريع بمنح الأفضلية للعروض المقدمة من طرف المقاولات الوطنية والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي، بحيث تضاف إلى مبالغ العروض المالية المقدمة من طرف المقاولات الأجنبية نسبة مئوية تحدد في 15%.

وعلى سبيل المثال، فقد تم تطبيق هذه الأفضلية في جميع الصفقات العمومية التي تهم مجال التجهيز، والتي تقدر كلفتها الإجمالية بما يفوق 13 مليار درهم سنة 2020.

3. **تشجيع المنتوجات المغربية**، إذ بموجب المرسوم 2020/15 المذكور أعلاه، فقد تم إلزام أصحاب المشاريع أيضا بمنح الأفضلية للمواد والمنتوجات المغربية، خصوصا التقليدية منها أو المصنعة، بالتنصيص صراحة على ذلك في دفاتر الشروط الخاصة ودفاتر التحملات المتعلقة بصفقات الأشغال والتوريدات التي تبرمها الإدارات والجماعات الترابية والمؤسسات والمقاولات العمومية، متى كان المنتج المعني يستجيب للمعايير والمواصفات القياسية المعتمدة.

كما تم حصر اللجوء للمواد المستوردة في الحالات التي لا يتوفر فيها منتج مغربي يستجيب للمعايير التقنية المطلوبة، مع إلزام أصحاب المشاريع بتقديم التبريرات الضرورية في حالة اللجوء إلى تطبيق معايير دولية مخالفة للمواصفات القياسية سألفة الذكر أو اللجوء إلى المنتوجات المستوردة.

وعلى سبيل المثال، فقد تم الحرص على تضمين مبدأ أفضلية المنتج الوطني في صفقات البناء التي تشرف عليها الوكالة الوطنية للتجهيزات العامة، والتي تبلغ حوالي 830 ورشا بمبلغ إجمالي يصل إلى 18 مليار درهم.

III. **تحسين نظام المعايير وحماية العلامات التجارية**

تعمل الحكومة على تأهيل المنتج الوطني وتحسين تنافسيته على مستويين:

أ. **تحسين نظام المعايير**

يعد نظام المعايير رافعة أساسية لتحسين جودة المنتج الوطني وزيادة تنافسيته على الصعيد الدولي، وبالتالي الرفع من مستوى الصادرات المغربية.

وتواصل الحكومة تحسين هذا النظام لضمان جودة المنتجات المغربية ومطابقتها للمعايير الدولية لملاءمتها مع متطلبات المبادلات التجارية، وذلك في إطار ترصيد

المجهودات الكبرى التي بذلتها بلادنا في هذا المجال منذ إحداث المعهد المغربي للتقييس "EMANOR" سنة 2010، المناط به مهمة إعداد المعايير المغربية، والإشهاد بالمطابقة مع المواصفات والأنظمة المرجعية المعيارية، فضلا عن تمثيل المغرب لدى المنظمات الدولية والإقليمية للتقييس.

ب. حماية العلامات التجارية المغربية

تعد العلامة التجارية بالإضافة إلى العلامات المميزة أداة للتمييز في الأسواق الوطنية والأجنبية ولتعزيز ودعم علامة "المنتج الوطني". وفي هذا الإطار تحرص الحكومة على اتخاذ جملة من التدابير لتعزيز العلامات التجارية المغربية وعلامة "المنتج الوطني"، من أهمها:

1. حماية العلامات التجارية المغربية على الصعيدين الوطني والدولي، لا سيما من خلال:

- ملاءمة النظام المغربي للملكية الصناعية مع المعايير الدولية، بشكل يتيح للمقاولات الوطنية الولوج لآليات الحماية المناسبة التي تضمن الاستغلال الآمن لعلاماتها التجارية وزيادة قيمتها التسويقية؛
- انضمام المغرب إلى آليات الحماية الدولية للعلامات التجارية، بما يخول للمقاولات المغربية الحق في تسويق منتجاتها الحاملة للعلامات التجارية بشكل قانوني في بلدان التصدير؛
- توفير الاستشارة والمساعدة وتمثيل المقاولات بغية الحصول على حقوق الملكية الصناعية والحفاظ عليها واستغلالها، من خلال تنظيم مهنة مستشاري الملكية الصناعية.

2. ترويج العلامات التجارية الوطنية من خلال دعم مبادرات لفائدة الفاعلين الاقتصاديين المغاربة تقوم على جعل الملكية الصناعية (وخاصة العلامة التجارية) جزءا من استراتيجية التنمية الاقتصادية والتجارية للمقولة؛

3. تعزيز الإطار القانوني والإجرائي لمكافحة التزيف من خلال تعزيز التدابير الوقائية والزجرية لمكافحة التزيف.

IV. دعم المقاولات، لا سيما الصغرى والمتوسطة، في مجال التصدير

عملت الحكومة على مواكبة المقاولات المغربية التي تنشط في مجال التصدير، وذلك من أجل تعزيز الصادرات الوطنية ودعم حضور هذه المقاولات في الأسواق الخارجية، من خلال وضع تدابير لدعم المصدرين، تهم ما يلي:

1. الإنتاج الخالي من الكربون واستخدام الطاقات المتجددة في الصناعة؛
2. إنشاء نظام لليقظة التجارية من أجل دراية أفضل بالأسواق المستهدفة؛
3. تطوير وترويج "العلامة التجارية المغرب"؛
4. وضع برنامج من جيل جديد لمواكبة المقاولات على الصعيد الدولي، يأخذ بعين الاعتبار حجم المقاولات وخصوصياتها القطاعية والجهوية؛
5. تقديم دعم خاص للمقاولات الصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير وخاصة نحو إفريقيا؛
6. رقمنة جميع مساطر التجارة الخارجية والمساطر الجمركية؛
7. تجميع مختلف البنيات المؤسسية المعنية بالترويج.

كما عملت الحكومة سنة 2017 على إرساء برنامج خاص لدعم المصدرين المبتدئين بهدف توسيع قاعدة المقاولات المصدرة، وكذا تعزيز تواجدها في السوق الدولية، ويستهدف حصريا المقاولات الصغرى والمتوسطة حديثة العهد بعملية التصدير من أجل مواكبتها وتشجيعها على الاستمرار في التصدير، أو ممارسة نشاط في هذا المجال بشكل منتظم.

ويستهدف هذا البرنامج 100 مقاولة مصدرة في السنة، في أفق الرفع من عدد المقاولات المستفيدة خلال السنوات المقبلة. ويرتكز هذا على توفير الدعم المادي

والتقني للمقاولات المبتدئة في مجال التصدير على مدى ثلاث سنوات لتمكينها من إعداد استراتيجيات ملائمة في مجال التصدير والاستفادة من التأطير والتكوين في مجال التصدير، التسويق، وجميع المعاملات المرتبطة بالتجارة الدولية، مع إمكانية تمويل بعض التدابير المتعلقة بالترويج بالأسواق الخارجية.

كما تحرص الحكومة على توفير الظروف المواتية لولوج المنتجات الوطنية، بما فيها الفلاحية، لمختلف الأسواق التجارية الخارجية.

وللإشارة فقد عرفت دينامية التصدير تطورا إيجابيا خلال سنة 2020، على الرغم من الظروف العالمية المرتبطة بالجائحة، حيث سجل معدل تغطية الصادرات للواردات تحسنا ملحوظا إذ انتقل من 54,5% في الأشهر من يناير إلى أبريل 2020 إلى 68,4% في الأشهر من أبريل إلى نونبر من نفس السنة، وقد أسهم في هذا التحسن وتيرة تطور الصادرات التي فاقت وتيرة تطور الواردات في نفس هذه الفترة.

المحور الثالث: تدابير قطاعية لدعم المنتج الوطني

1. استبدال جزء من الواردات بمنتجات صناعية محلية

تسعى الحكومة جاهدة إلى الرفع من القيمة المضافة للمنتج الوطني، عبر استبدال الواردات بالمنتجات المحلية لتخفيض الواردات من 183 مليار درهم حاليا في السنة إلى 149 مليار درهم سنويا، أي استبدال 34 مليار درهم من الواردات بمنتجات صناعية محلية في نهاية 2023.

وفي هذا الإطار تم وضع مجموعة من الإجراءات لتشجيع استبدال الواردات بمنتجات مصنعة محليا، تتجلى أهمها في تشجيع المشاريع الموجهة للتصدير، وتحديد فترة الدعم العمومي في 3 سنوات من أجل رفع وتيرة الإنتاج.

كما أطلقت وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الأخضر والرقمي بنكا للمشاريع متاحا للعموم، باعتباره أحد محاور مخطط الإنعاش الصناعي لمرحلة ما بعد "كوفيد-19"، يشمل 9 قطاعات هي الصناعة الغذائية، والصناعات الكهربائية والإلكترونية والحركية ووسائل النقل، وقطاع النسيج، وقطاع الجلد، وصناعة الكيمياء وشبه الكيمياء، وقطاع الصناعة البلاستيكية، وقطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية، ومزايا الاستثمار والعقار الصناعي.

ويتوخى هذا الورش مواكبة ما يناهز 500 مشروع إنتاجي لتحقيق هدف تعويض 34 مليار درهم من الصادرات في متم 2023. وقد توصلت وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الأخضر والرقمي لحد الآن ب 634 مشروعا، احتفظت منها ب 259 مشروعا، تمثل فرصة لتعويض واردات بقيمة 17.4 مليار درهم، أي ما يمثل حوالي 51% من الهدف المحدد.

وقد تم فعلا بتاريخ 11 نونبر 2020 التوقيع على 17 اتفاقية استثمارية بقيمة إجمالية تبلغ 857 مليون درهم، في قطاعات النسيج والجلد والصناعة البلاستيكية

والتعبئة والتغليف والصناعة البلاستيكية الموجهة للقطاع الفلاحي والكهرباء والإلكترونيك.

وعلى مستوى آخر، ستعمل الحكومة على إيلاء اهتمام خاص، ضمن عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص، للقطاعات الصناعية الموجهة للتصدير وللاستثمارات ذات القدرة العالية على تعويض المنتجات المستوردة، وللمشاريع المحدثة لفرص الشغل مع الحرص على تعزيز الأفضلية الوطنية وتشجيع المنتج مغربي المنشأ.

II. تنمية المنتوجات الفلاحية ودعم قطاع الصناعات الغذائية

أولت الحكومة أهمية بالغة لتنمية قطاع الصناعات الغذائية بالمغرب، اعتباراً لمكانتها الهامة في الاقتصاد الوطني وفي دعم المنتج الوطني، ولأثرها الإيجابي على الاستثمار والتشغيل وتحسين دخل الفلاحين.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على عقد برنامج بين الحكومة والتنظيمات المهنية المعنية للفترة الممتدة بين 2017 و2021، بهدف تطوير أهم سلاسل الصناعات الغذائية الخاصة بالحوامض، والخضر، والفواكه الطرية والمصنعة، وزيت الزيتون، والحليب، واللحوم، والبسكويت، والحلويات، والشكولاته، والعجائن الغذائية، والكسكس.

وتتلخص أهم تدابير هذا العقد-البرنامج في:

1. تحفيز إحداث وحدات تبريد وتوضيب وتحويل المنتجات النباتية والحيوانية، عبر سن إعانات تتراوح ما بين 10 و30% من كلفة المشاريع حسب سلاسل الإنتاج، مع أسقف تصل إلى 21 مليون درهم؛
2. دعم تصدير المواد الغذائية، من خلال منح إعانات بين 500 و6000 درهم للطن المصدر حسب المواد المصدرة؛

3. تحفيز الاستهلاك الداخلي، والبحث عن أسواق جديدة، وتحفيز الانفتاح على الأسواق الإفريقية، وعصرنة قنوات التسويق، والتكوين البحث والابتكار، وتأهيل الموارد البشرية؛

وسيمكن هذا العقد-برنامج من إحداث حوالي 39 ألف منصب شغل قار إضافي ورقم معاملات سنوي إضافي يعادل 41 مليار درهم ورقم معاملات سنوي عند التصدير إضافي يعادل 12,5 مليار درهم وقيمة مضافة سنوية إضافية تناهز 13,1 مليار درهم. وقد مكنت هذه الإجراءات من إطلاق دينامية هامة في مشاريع وحدات تجميع المنتجات الفلاحية، حيث استقبلت الشبابيك الوحيدة لصندوق التنمية الفلاحية، إلى غاية متم 2020، حوالي 175 طلب إعانة تهم مشاريع باستثمار مرتقب يفوق 3,4 مليار درهم، ويرتقب أن تحدث أكثر من 20.000 منصب شغل. من بين هذه المشاريع 49 مشروعاً منجزاً ويمارس أنشطته، و86 مشروعاً في طور البناء، فيما يوجد 40 مشروعاً في طور دراسة الملفات قبل منح الموافقة.

ومواصلة للمجهودات المبذولة لتنمية تجميع المنتجات الفلاحية، تهدف الاستراتيجية الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030"، التي أطلقها صاحب الجلالة نصره الله في فبراير 2020 في ركيزتها الثانية إلى تحسين ظروف تجميع المنتجات الفلاحية، من خلال تجميع 70% من الإنتاج الفلاحي في أفق 2030.

ويتم حالياً إعداد عقود-برامج من الجيل الجديد بين الحكومة والهيئات البيشمينية لتنزيل أهداف هذه الاستراتيجية الطموحة.

III. تطوير وتجميع منتجات الصيد البحري الوطنية

عمل قطاع الصيد البحري على تفعيل العديد من المخططات الوطنية التي تم إعدادها من أجل تطوير منتجات الصيد البحري الوطنية ودعمها ومواكبتها لتحسين تموقعها في للأسواق الدولية، كما ساهمت في تنويع العرض التصديري الوطني.

ويعتبر مخطط التسويق المؤسسي من بين المشاريع التي توجد قيد التنفيذ، والتي تهدف إلى تحسين وإعاش صورة المنتجات البحرية على الرفع من مجهود ترويج استهلاك المنتجات البحرية، ومصاحبة المهنيين للبحث عن أسواق واعدة، من خلال المشاركة في المعارض الدولية وعقد لقاءات رابح-رابح.

كما تتم مصاحبة ودعم الشركات من خلال البرنامج الوطني المتعلق بالابتكار، بالإضافة إلى إحداث نظام للترميز مبني على أساس إنشاء شهادة جودة المنتجات البحرية، كعلامة جودة رسمية تثبت أن المنتج الوطني يتوفر على مجموعة من الخصائص المحددة لمستوى عالٍ من الجودة.

هذا، ويحتل المغرب مكانة رائدة عالمياً في تصدير مصبرات السردين والأخطبوط المجمد، إذ يصدر المغرب منتجات الصيد البحري نحو أزيد من 100 دولة عبر العالم. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أول شريك للمغرب فيما يتعلق بمنتجات الصيد البحري بحصة تناهز 60%.

وقد عرفت المنتجات البحرية المصنعة تطوراً مهماً، حيث بلغت الكميات المنتجة من طرف صناعات الصيد البحري 835 ألف طن سنة 2019 مقابل فقط 567 ألف طن سنة 2010. كما تم تحقيق رقم معاملات تجاوز 23,5 مليار درهم سنة 2019 مقابل 14 مليار درهم فقط سنة 2010.

كما تم العمل على تحسين جودة منتجات الصيد البحري، من خلال إنشاء أسواق من الجيل الجديد داخل الموانئ، وإنشاء شبكة من الأسواق لبيع السمك بالجملة، وتعميم استعمال الصناديق البلاستيكية، وإنجاز غرف التخزين والتبريد ومصانع لإنتاج مادة الثلج عبر الموانئ ونقط التفريغ وقرى الصيادين، حفاظاً على سلسلة التبريد وضمان جودة وسلامة منتجات الصيد البحري، مما كان له أثر بالغ في الرفع من جودة هذه المنتجات وتثمينها.

IV. دعم المنتج الوطني في مجالي الطاقات المتجددة والمعادن

في مجال الطاقات المتجددة، فإن الهدف لا ينحصر في إنتاج كهرباء مستدامة بتكلفة معقولة، بل الغاية هي تطوير نسيج صناعي محلي متخصص في تقنيات الطاقات المتجددة، وذلك من خلال إتقان تقنيات تجميع الموارد الطاقية المتجددة.

وفي هذا الإطار، يتم فرض 30% كحد أدنى لمعدل الاندماج الصناعي المحلي في دفاتر التحملات لتنفيذ برامج الطاقة الشمسية والطاقة الريحية.

ومن أجل تعزيز مبدأ الأفضلية الوطنية وتسريع ظهور نسيج وطني لتكنولوجيات الطاقات المتجددة، يتم اللجوء إلى مبدأ التعويض الصناعي بالنسبة لمشاريع الطاقات المتجددة الخاضعة لنظام الترخيص في إطار القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، من أجل استثمار جزء من التكلفة الإجمالية للمشروع على المستوى المحلي، وذلك عبر:

1. الاقتناء المحلي للسلع والخدمات من خلال الخدمات المتعلقة بالهندسة التفصيلية وأشغال الهندسة المدنية وأشغال الربط الكهربائي والخدمات اللوجستية وكذا توجيه المعدات وأشغال التجميع وما غير ذلك؛
2. تأمين الإمدادات من حيث قطع الغيار والمعدات؛
3. خلق فرص شغل وإقامة شراكات مع الشركات المحلية؛
4. نقل المعرفة (البحث والتطوير والتكوين والشراكات مع الجامعات ومدارس المهندسين).

أما فيما يهم مجال المعادن، فتجدر الإشارة أن الحكومة تعمل على مراجعة الإطار القانوني المنظم للنشاط المعدني ببلادنا، من خلال إعداد مشروع قانون رقم 46.20 بتغيير وتتميم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم، يوجد حالياً في مراحل متقدمة من الإعداد، ويتضمن مقتضيات هامة تروم دعم المنتج الوطني في مجال المعادن، من خلال:

1. إعطاء الأولوية لاستعمال المواد الأولية والمصنوعة محليا أو وطنيا، المتوفرة على المواصفات المطلوبة؛
2. إعطاء الأولوية للتعاقد من الباطن للمقاولات المحلية والوطنية المتوفرة على الشروط المطلوبة.

٧. دعم سلسلة قيمة المنتج الوطني في الصناعة التقليدية

تتجلى أهمية قطاع الصناعة التقليدية ليس فقط من حيث كونه تراثا وطنيا يعكس عمق الهوية الوطنية للشعب المغربي ويختزن ثقافة مغربية أصيلة، بل لأنه يساهم وبشكل وازن في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا وفي خدمة إشعاعها. ولحماية هذا القطاع تم التركيز على مجموعة من الأوراش تهم دعم سلسلة القيمة، وذلك عبر إنجاز العديد من الأوراش التنموية، يتمحور أهمها حول ما يلي:

1. توسيع حقل الانفتاح على مجالات البحث العلمي والتنمية باعتباره إحدى أولويات التوجه التنموي للقطاع، الهدف منه معالجة المشاكل التقنية المرتبطة بجودة المنتج والاستجابة لمتطلبات مهنية محددة تتعلق بأحد مكونات سلسلة الإنتاج، بحيث يتم بهذا الخصوص عقد مجموعة من اتفاقيات شراكة وتعاون مع الجامعات والمعاهد العليا الوطنية؛
2. وضع وتبني مجموعة من المواصفات تهم عددا من فروع الصناعة التقليدية، خاصة منها تلك التي قد تتعرض للمنافسة الأجنبية والتي فاق عددها اليوم 300 مواصفة من بينها 13 إجبارية التطبيق لها علاقة بالصحة والسلامة، هدفها الأساسي حماية المستهلك وتشجيع استهلاك المنتج الوطني؛
3. مواصلة تنفيذ مضامين الاستراتيجية الوطنية لشارات الجودة لمنتجات الصناعة التقليدية، حيث يتوفر القطاع على أكثر من 60 علامة جماعية للتصديق، تم تسجيلها لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية لحمايتها وطنيا، وكذلك دوليا بالاتحاد الأوروبي وبالولايات المتحدة الأمريكية،

وإقليميا بإفريقيا، وذلك للمحافظة على المنتج الحر في من جهة والرفع من جودته وتنافسيته من جهة أخرى.

4. وتنفيذا لمقتضيات القانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لمنتجات الصناعة التقليدية، تم الشروع في إنجاز برنامج يهتم إحداث البيانات الجغرافية لمنتجات الصناعة التقليدية، الهدف من ذلك الحفاظ على تنوع منتجات حرف الصناعة التقليدية وحماية الإرث الثقافي المرتبط بها، وذلك بالاعتراف بمنشئها ومواصفاتها وطريقة إنتاجها لتثمينها ولمواجهة أشكال المنافسة الخارجية وكل أنواع القرصنة التي يتعرض لها المنتج الوطني. ويبقى الهدف الأسمى هو تحسين صورة المنتج الوطني وتثمينه وتوسيع رواجه لتحسين دخل الصناع.

5. ولمجابهة الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا على الصناع التقليديين تم التوقيع مع سبع منصات تجارية رقمية وذلك من أجل إعطاء الفرصة لترويج المنتجات التقليدية والانخراط في آليات التسويق الإلكتروني، وخلق تعاون متبادل وقوي مريح لكل من الصناع التقليدي والمنصات الرقمية.

VI. دعم وتثمين المنتج الوطني في قطاع الاقتصاد الاجتماعي

في إطار دعم المنتج الوطني التضامني، تم العمل على وضع وتنفيذ مجموعة من البرامج والأوراش تتمحور حول تأطير وتنظيم العاملين في هذا القطاع لتحسين ظروف الإنتاج وتثمين المنتجات، وإيجاد منافذ للتسويق والترويج للرفع من تنافسيته وتحسين مردوديته، لكون المنتج التضامني المحلي يعد رافعة للتنمية المحلية والجهوية وعنصر جذب للجهات التي ينتمي إليها.

ومن بين أهم الآليات التي تعتمدها الحكومة في مجال تثمين وترويج المنتجات التضامنية، يتم تنظيم مجموعة من التظاهرات التجارية، تتيح فرصا لتسويق

منتجات التعاونيات والجمعيات على المستوى الدولي والوطني، وتحقيق أرقام مبيعات مهمة، نورد أهمها في يلي:

1. مشاركة ما يناهز 120 تعاونية وجمعية في معارض دولية نظمت بكل من

السينغال، إيطاليا، البحرين والكونغو برازافيل برسم سنتي 2019-2020؛

2. تنظيم 8 نسخ من المعارض الوطنية بمشاركة أزيد من 3900 تعاونية وجمعية

ومقاولة اجتماعية، حيث تجاوزت مشاركة التعاونيات النسائية نسبة 70%؛

3. تنظيم 16 دورة من المعارض الجهوية والإقليمية، بمشاركة ما يناهز 3400

تعاونية وجمعية بنسبة مشاركة نسائية تفوق 66 % غطت 10 جهات من

المملكة؛

4. تنظيم 39 نسخة من الأسواق المتنقلة بمشاركة أزيد من 2800 تعاونية

وجمعية، بنسبة مشاركة نسائية تفوق 70 % . ب 6 جهات من المملكة.

وللمساهمة في تمويل مشاريع تنموية لفائدة المؤسسات والجمعيات وشبكات

الجمعيات العاملة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تم إطلاق النسخة

الأولى، برسم سنة 2020، من برنامج "مؤازرة" بغلاف مالي قدره 2.000.000 درهم،

استفاد منه 42 مشروعا تتوزع بين مشاريع مدرة للدخل بنسبة 38%، ومشاريع متعلقة

بإحداث منصات رقمية للتسويق بنسبة 24%، ومشاريع متعلقة بالمنصات الإلكترونية

للتكوين عن بعد، ومشاريع تهم تقوية قدرات الفاعلين في القطاع بنسبة 19%. وتهم

50 % من المشاريع المنتقاة العالم القروي، كما أن 52 % منها تهدف إلى التنمية

الاقتصادية والاجتماعية لفائدة النساء.

السيد الرئيس المحترم،
السادة النواب المحترمون،

ختاما، إن الحكومة اتخذت منذ بداية ولايتها من الإجراءات والقرارات -سلف ذكرها – ما أسهم بقسط وافر في دعم المنتج الوطني، والتقدم في هذا الورش المهم بل والاستراتيجي، كما حرصت على مواصلة تلك القرارات والإجراءات حتى في ظروف الجائحة.

وأؤكد هنا على أن الحكومة عازمة على مواصلة تعزيز حماية الإنتاج الوطني، واتخاذ كافة الإجراءات والتدابير التشريعية والتنظيمية والتدبيرية لأجل ذلك، مع مراعاة واحترام كافة التشريعات والقوانين الجاري بها العمل، والتزامات بلادنا تجاه شركائها الدوليين.

إن هذا الورش، ورش إصلاحي كبير، وهو نموذج للإصلاحات التي تتطلب تضافر جهود كافة المتدخلين والفاعلين، بالقطاعات العام والخاص، ولئن كنا قد حققنا نتائج إيجابية مشجعة في هذا الاتجاه، بفضل عمل جماعي وتراكمي، فإننا ما زلنا نطمح لتحقيق الأفضل، ولنا الثقة في بلوغ ذلك، بتعاون الجميع.

ونعول في هذا الإطار على دعم الإعلام الوطني والمجتمع المدني، لما لهما من دور مهم في هذا المجال لدعم جهود الحكومة والفاعلين الاقتصاديين في مجال التحسيس والتوعية لتشجيع استهلاك المنتج الوطني. وأشيد هنا بالحملات المواطنة التي تم إطلاقها أثناء فترة الجائحة لتشجيع استهلاك المنتج المغربي، وهو مؤشر هام على تنامي الوعي المجتمعي بأهمية دعم المنتج الوطني في إنعاش المقاولات وإحداث فرص الشغل وتمنيع الاقتصاد الوطني عبر التخفيف من واردات المواد الاستهلاكية.

ومهما كان حجم الجهد الذي تبذله الجهات الرسمية والمقاومات لدعم وتجويد المنتج المحلي، فإن انخراط المواطن وانخراط المستهلك وانخراط المقاوله والوعي بأهمية دعم هذا المنتج واستهلاكه، هو العامل الحاسم في هذا المجال، وهو الدعم الذي يمكن أن يؤدي إلى تطوره وازدهاره ليصبح أكثر قدرة على الصمود والمنافسة.

إننا واثقون أنه بوضع اليد في اليد، وتعاون الجميع بروح وطنية وثقة في مستقبل أفضل، فإنه بإمكاننا التغلب على التحديات وتحقيق الإنجازات التي تنمي بلادنا وترفع من شأنها بين الأمم.

وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.